

تشخيص واقع الصناعة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)

Diagnosis of the reality of industry in Algeria, an analytical study during the period (1990-2016)

Diagnostic de la réalité de l'industrie en Algérie une étude analytique durant la période (1990-2016)

ط.د. / براى الهادي * أ.د. / خليل عبد القادر

جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر

تاريخ النشر: 2019/06/22

تاريخ القبول: 2018/12/30

تاريخ الإرسال: 2018/07/28

ملخص: يهدف المقال إلى التعرف على الجهود المبذولة من أجل تنمية قطاع الصناعة الجزائرية، وذلك من خلال الاطلاع على المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2007؛ والوقوف على واقع القطاع الصناعي خارج المحروقات؛ وكذلك التطرق إلى نقاط قوة ونقاط ضعف القطاع؛ لنختتم في الأخير، بإبراز أهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها الصناعة الجزائرية. في هذا الصدد، عملت الجزائر على تحسين جاذبيتها كوجهة استثمارية، مع استهداف مجموعة من الصناعات ذات إمكانات النمو العالية. وعلى الرغم من تسجيل نمو متزايد لبعض الفروع الصناعية خارج المحروقات، إلا أن مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي تبقى في انخفاض، بسبب سيطرة الصناعات الاستخراجية والتي تعتمد على تصدير المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الصناعية الجديدة؛ القطاع الصناعي؛ تحديات الصناعة.

Abstract: The aim of the article is to identifying the efforts of the Algerian government in developing the industrial sector by identifying the major axes of the adopted industrial strategy since 2007, and demonstrating the reality of the industrial sector outside hydrocarbons, in order to address the strengths and weaknesses. Algeria has been striving to rise its attractiveness for investment, by targeting a range of industries with high growth potential. Although the increasing growth in some industrial branches outside hydrocarbons, their contribution to GDP still insignificant due to the weight of extraction industry that supports hydrocarbons export.

Keywords: New Industrial Strategy; Industrial Sector; Industry Challenges.

Résumé : L'article vise à faire connaître les efforts déployés par le gouvernement algérien afin de développer le secteur industriel en consultant les grands axes de la stratégie industrielle adoptée par l'Algérie depuis 2007 ; faire le point sur la réalité du secteur industriel en dehors des hydrocarbures ; déterminer les forces et les faiblesses du secteur et enfin mettre l'accent sur les problèmes et les difficultés que rencontre l'industrie algérienne. Afin d'améliorer son attractivité, l'Algérie a investi dans des industries à fort potentiel de croissance malgré cela, leur participation dans le produit interne brut reste faible en raison de la dominance de l'industrie d'extraction pétrolière qui reste tournée vers l'exportation.

Mots clés : Nouvelle stratégie industrielle ; secteur industriel ; défis de l'industrie.

مقدمة:

تعتبر الصناعة من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتشكل أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تستند عليها جميع النشاطات الأخرى للحصول على حاجاتها من المعدات والآلات والأجهزة، وتحقيق التطور والتقدم لما تقدمه من وسائل وأساليب حديثة لطرق الإنتاج، ومن أجل بناء قاعدة إنتاجية للاقتصاد الوطني لا بد من توفر عوامل أساسية لمباشرة التصنيع، لذلك تسعى البلدان إلى تهيئة كافة العوامل لقيام الصناعة، وإتباع سياسات واستراتيجيات مختلفة لتنمية قطاع الصناعة.

إشكالية الدراسة:

اهتمت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بقطاع الصناعة نظرا لحالة الركود التي يعرفها هذا القطاع، حيث ترى فيه الحكومة قطاعا هاما من شأنه المساهمة في تحسين هيكل بنية الاقتصاد الوطني، وتنويع الإنتاج الوطني، والولوج إلى الأسواق العالمية، وعلى هذا الأساس يشهد قطاع الصناعة انطلاقة جديدة من أجل إنعاشه وتنميته، حيث تم وضع استراتيجية صناعية شاملة، تركز على الفروع الصناعية التي يمكن ترقيتها، مع وضع مجموعة من التحفيزات والتسهيلات والسياسات المرافقة للتنمية الصناعية كتأهيل المؤسسات الصناعية، وتنمية الموارد البشرية ودعم الابتكار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وعليه تبرز الإشكالية في التساؤل التالي: ما هو واقع القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (1990-2016)؟

ولإحاطة أكثر بالموضوع سنحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصناعة، وما هي العوامل المساعدة على قيامها؟
- ما هي المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية في الجزائر التي أطلقتها سنة 2007؟
- ما هي وضعية القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع الصناعي، كونه المحرك الرئيسي لاقتصاد أية دولة، ومن العناية التي توليها الدولة الجزائرية للقطاع الصناعي في المرحلة الراهنة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي تتوافق وإطلاق بعض البرامج والاستراتيجيات التي تكون دافعا نحو إعادة انبعث للنسيج الصناعي.

أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الجهود المبذولة لتنمية قطاع الصناعة في الجزائر، والتعرف على المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية في الجزائر التي أطلقتها سنة 2007، وتشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر، والوصول إلى نقاط القوة ونقاط الضعف للصناعة في الجزائر وأهم المشاكل والتحديات التي تواجهها.

المنهج المستخدم:

للإجابة على إشكالية الدراسة نتناول عدة عناصر فرعية، تتعلق بالجانب النظري لمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي، من خلال التركيز على المحاور التالية:

- 1- مفهوم الصناعة والعوامل المساعدة لها؛
- 2- المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية في الجزائر؛
- 3- تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

1- مفهوم الصناعة والعوامل المساعدة لها:

تُعتبر الصناعة أحد أهم قطاعات الأنشطة الاقتصادية التي يرتبط بها التطور الحضاري الحديث، وباعتبار الصناعة نشاطا إنسانيا، فقد ظهرت مع بداية الإنسان وتطور حاجاته وسبل معيشتته، ويشترط توفر عوامل أساسية من أجل الشروع في التصنيع، لذلك تسعى البلدان إلى تهيئة كافة العوامل لتنمية قطاع الصناعة.

1-1- تعريف الصناعة:

هناك عدة تعريفات للصناعة يمكن تلخيص أهمها في الآتي:

تعرف الصناعة بأنها أحد فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات أرقى قابلة للتداول، تلبى حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وتتفاعل الصناعة بوعي تام مع المحيط المادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة له، وتشبع لديه الحاجات الضرورية، وأكثر من ذلك أنها قادرة على إيجاد منافذ للوصول إلى المستهلك، سواء بصفتها مواد أولية أو وسيطة أو نهائية، وهي بذلك تضم كافة النشاطات الاقتصادية المنتجة (بن هنية، 2008، ص. 5).

ووفقا للمفهوم الاقتصادي، تعرّف الصناعة بأنها نشاط مجموعة من الوحدات والشركات المملوكة للأفراد أو القطاع العام، والتي تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، من أجل إنتاج مجموعة من المنتجات أو السلع أو الخدمات اللازمة لسد احتياجات العنصر البشري، أما مفهوم الصناعة من الجانب الإحصائي، فهي تعتبر مجموعة المنشآت سواء كانت بسيطة أو مركبة، تقوم بنشاط متجانس وتهدف إلى تحقيق إنتاج نوع أو مجموعة من المنتجات في صورة سلع وخدمات، أما المفهوم الدولي للصناعة فيعتبرها شاملة لكافة النشاطات الاقتصادية دون التفرقة في طبيعة المنتج من حيث كونه زراعي أو صناعي أو خدمي، ودون التفرقة بين المنتجات من حيث أوجه استخدامها على اعتبار أن بعضها يمثل مادة أولية والأخرى سلع صناعية وسيطة أو سلع للاستهلاك النهائي (حوسين، 2010، ص. 121).

1-2- الفرق بين الصناعة والتصنيع:

الصناعة بالمفهوم اللغوي هي الحرفة التي يؤديها الشخص سواء كانت يدوية أو عقلية، أما التصنيع فيدل على نواحي متعددة من النشاط الاقتصادي والفني. أي كل ما يتعلق بالإنتاج الإنساني المادي والفكري، سواء كان ذلك في المصنع أو

المتجر أو المكتب.. الخ، بينما التصنيع بالمعنى المحدود ينحصر في كل مجهود يبذله الإنسان في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمواد الخام من حيث عمليات استخدامها وتحويلها من مرحلة حالتها الطبيعية إلى مرحلة سلع إنتاجية واستهلاكية تشبع حاجات الإنسان، وعليه فإن التصنيع عمل إنساني يقوم به الصانع لإضافة أشياء جديدة إلى الطبيعة لم تكن موجودة من قبل، ويهدف الإنسان من صنعه إلى تقوية قدراته على استغلال الطبيعة بما يحقق احتياجاته (فكرون، 2005. ص.164).

بناءً على التعريفات السابقة يمكن القول بأن الصناعة مجموع الأنشطة التي تعالج المواد الخام والأولية المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه، وبالتالي إنتاج مواد جديدة من مواد أخرى مختلفة عنها.

1-3-3- العوامل المساعدة للصناعة:

لنجاح التصنيع لا بد من توفر عدة عوامل والتي تعتبر أساسية لنشوء الصناعة أهمها توفر المواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية، وتوفر البنية التحتية للاقتصاد الوطني، السياسات الاقتصادية الحكومية المناسبة، والاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي، كما أنه هناك عوامل أساسية تتطلبها بيئة الصناعة الحديثة أهمها تمويل عملية التنمية الصناعية، والتطور التكنولوجي، والعمولة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

1-3-3-1- توفر المواد الخام والموارد الطبيعية

تعتمد جميع الصناعات على مدى توفر الموارد الخام والموارد الطبيعية المحلية، فمثلاً يشجع وجود الغابات الكثيفة التي تغطي مساحات شاسعة، على إقامة صناعة الأثاث المنزلي وصناعة الورق، كما يعتبر توفر البترول المادة الأساسية لإقامة الصناعات البتروكيمياوية، خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للبترول، كذلك تعتبر وفرة الموارد المائية والأراضي للزراعة ومدى ملائمة الظروف المناخية لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية اللازمة للإنتاج الصناعي من أهم العوامل المساعدة للصناعة، فإنتاج القطن مثلاً يعتبر مادة أساسية بالنسبة لصناعة الألبسة القطنية (عبد الوهاب، 2000. ص. 212).

1-3-3-2- توفر الموارد البشرية:

يعتبر رأس المال البشري جميع المعارف والقدرات والمهارات التي يكتسبها البشر في المجتمع عبر التعليم والخبرة العملية، حيث تعتمد الصناعة على الأيدي العاملة الماهرة والكفاءات العلمية العالية في مختلف التخصصات، والتي يمكن من خلالها استيعاب المعرفة الفنية ومن ثم تطويعها لتحقيق أهداف التصنيع (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ص.90).

1-3-3-3- توفر البنية التحتية للاقتصاد الوطني:

تشير البنية التحتية الاقتصادية المشاريع الرأسمالية التي تساهم في مدخلات الإنتاج، والمشاريع التي تقدم خدمات يستخدمها عدد كبير من الشركات والأفراد لتسهيل الإنتاج. وهذه الخدمات تزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد (Glenn & Graham, 1995, P185)، وتتضمن البنية التحتية: المرافق العامة كالكهرباء والاتصالات وإمدادات الماء والغاز والصرف الصحي، والأشغال العامة كالطرق والسدود وقطاعات النقل الأخرى مثل السكك الحديدية والنقل الحضري والمطارات

والموانئ، بالإضافة إلى المرافق التنظيمية، والأطر التكنولوجية والمعرفية التي تعتبر أساسية لتنظيم المجتمعات وتنميتها الاقتصادية، وتتوقف فرص نجاح الصناعة على مدى توفر البنية التحتية للاقتصاد الوطني (تقرير عن التنمية في العالم 1994، ص.13).

1-3-4- السياسات الاقتصادية الحكومية المناسبة:

لاشك أن وجود التصور البعيد المدى والإدارة السياسية الواعية والرغبة الجادة في التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، ووضع الخطط الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف المرغوبة تعتبر من أهم مستلزمات نجاح استراتيجية التصنيع، كذلك، لا بد من ترجمة هذه الخطط إلى سياسات اقتصادية من شأنها خلق البيئة الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية وتطوير الصناعة المحلية ولضمان عدم منافسة القطاع العام لمشروعات القطاع الخاص، والابتعاد عن التصنيع المظهري والمتمثل باستيراد المشروعات الجاهزة.

1-3-5- الاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي:

تعتبر البلدان التي تنعم بالاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي في ظل دولة المؤسسات أكثر تأهيلاً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالمقارنة مع البلدان الأخرى التي تعتبر مسرحاً للانقلابات العسكرية والحكم الفردي والصراعات العرقية التي من شأنها خلق بيئة غير ملائمة للاستثمار بصورة عامة والاستثمار الصناعي خصوصاً (عبد الوهاب، 2000. ص. 212).

1-3-6- تمويل عملية التنمية الصناعية:

يتطلب تجسيد وتنفيذ عملية التنمية الصناعية، توفير الموارد المالية الكبيرة التي يتطلبها قطاع الصناعة، ويكون الهدف من التمويل إنشاء مشروعات صناعية جديدة أو تطوير أو توسيع الصناعات في البلاد أو الحصول على مستلزمات الإنتاج، وتعد أدوات التمويل ضرورية في شتى المجالات، ولكن تختلف الحاجة إلى كمية الأموال باختلاف المشروع الصناعي، ومن القضايا المهمة في التنمية الصناعية هو البحث عن مصادر الأموال الضرورية للبلاد، وكيفية استغلال تلك الأموال بالطريقة الصحيحة لتحقيق التنمية، ويكون التمويل عادة داخلياً وخارجياً، وتعتمد قطاعات النشاط الاقتصادي على تمويل الحكومة أو الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك بشكل مباشر مثل الحصول على قروض من البنوك الدولية، أو بشكل غير مباشر كالأستثمارات الأجنبية المباشرة، أو الشراكة الأجنبية (مدني، 2014. ص. 77).

1-3-7- التطور التكنولوجي:

تختلف الصناعات فيما بينها باختلاف المستوى التقني المطبق داخل الصناعة، فهناك العديد من الصناعات التي تكون فيها البدائل التكنولوجية معروفة ومحددة وتعرض للقليل من التغيرات التكنولوجية، بعكس الحال بالنسبة لبعض الصناعات الأخرى (الإلكترونية أو الصيدلانية مثلاً)، والتي تتوافر لديها أساليب وفن إنتاجي متجدد ومتطور من وقت لآخر، لذلك يجب دراسة مستوى التطور التكنولوجي السائد في الصناعة، حيث أن التأخر في اللحاق بركب التكنولوجيا يفقد الصناعة الكثير من المزايا التنافسية (واضح، 2016. ص. 10).

1-3-8- العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي:

تتحقق عولمة الصناعة من خلال عولمة الاقتصاد العالمي، وتتم وفق قوانين وبرامج تلزمها منظمات دولية تطبق خاصة على الدول النامية للقيام بالتنمية الاقتصادية، وتتمثل أهم تلك المنظمات الدولية في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات والتكتلات الاقتصادية، حيث تتأثر الدول بالتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية وتقع تحت حتمية الانضمام إليها للاستفادة من المزايا التي تعطي للدولة العضو، حيث تعمل على إعادة هيكلة مختلف قطاعاتها وفق شروطها من أجل تحسين أدائها (مدني، 2014. ص.95).

2-المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية في الجزائر:

تمثل هذه الاستراتيجية الإطار النظري الموجهة للسياسة الصناعية الجديدة التي اعتمدها الجزائر بداية من 2007، وهذه الاستراتيجية تكون بمثابة الدافع نحو إعادة انبعث للنسيج الصناعي، وتهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، حيث تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، وخلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء مؤسسات استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، والتنمية، ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية، وترتكز الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية (MPPI, 2010. P14):

- سياسة الانتشار الصناعي الجديدة في بعدها القطاعي والمكاني؛
- سياسات التنمية الصناعية التي تمنح المؤسسات القدرة التنافسية الكافية؛
- السياسات الإطارية المرافقة التي تهم بيئة الاقتصاد الكلي والتحول الهيكلية للنظام الاقتصادي.

والشكل التالي رقم (1) يمثل مكونات الاستراتيجية الصناعية الجديدة، والتي توفر بالفعل منظورات واضحة لإعادة

التحول الصناعي:

شكل رقم (1): مكونات الاستراتيجية الصناعية الجديدة سنة 2007



1-2-سياسة النشر القطاعي والمكاني للصناعة:

تتضمن سياسات نشر الصناعة جانب النشر القطاعي للصناعة، والجانب الآخر يتمثل في النشر المكاني للصناعة.

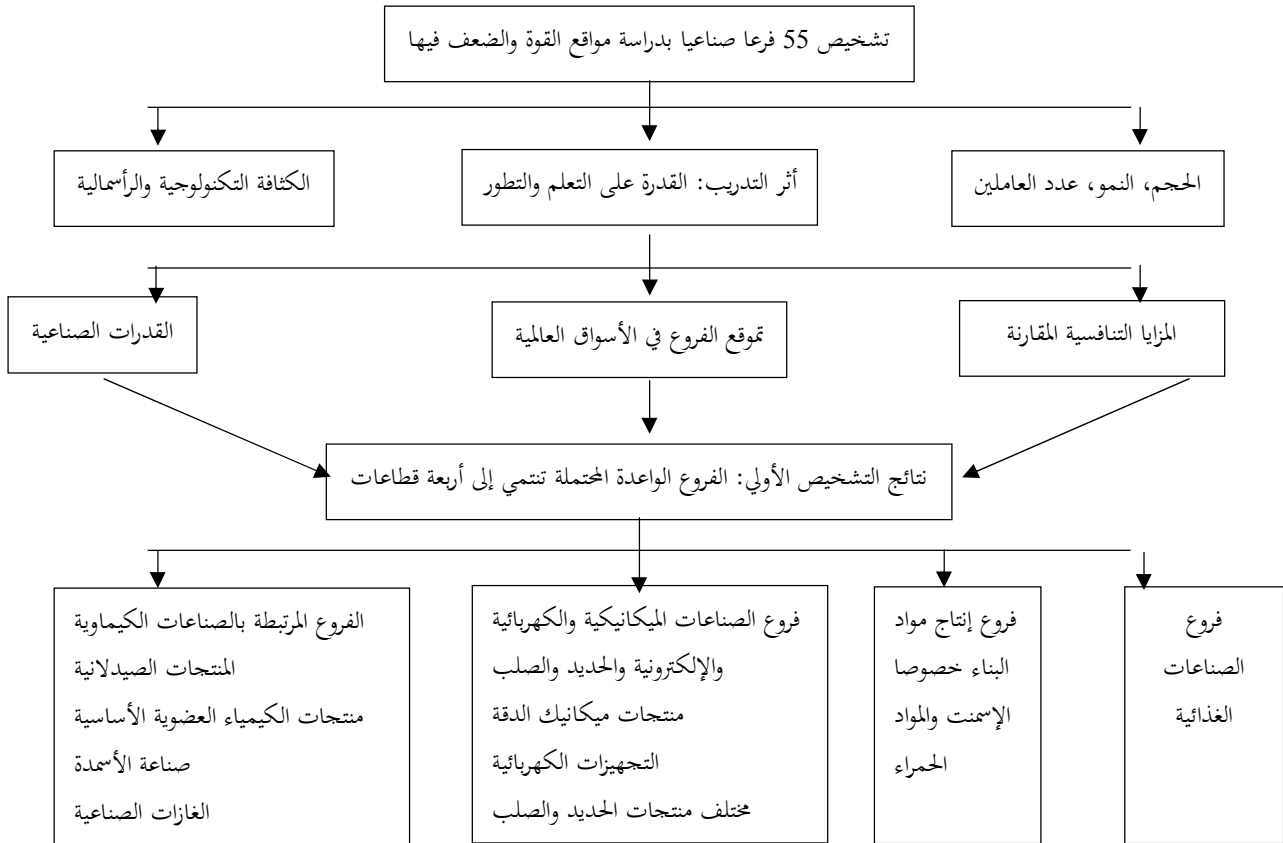
1-1-2-النشر القطاعي للصناعة:

في إطار النهوض بالاقتصاد الوطني وضعت وزارة الصناعة مخطط استراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي، تتمثل الفكرة الرئيسية حول استراتيجية التنمية القطاعية لنمو الاقتصاد الجزائري، وتركز عملية اختيار القطاعات المراد ترفيتها على ما يلي (عروب، بوسبعين، 2012، ص. 150):

- التعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من السوق الدولية؛
- تحليل القدرة التنافسية للفروع التي تم تحديدها؛
- تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة، وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية؛
- توضيح الاستراتيجية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

وتمت عملية اختيار هذه الفروع بالاعتماد على آلية التشخيص للهيكلة الصناعي الوطني، وهذا بدراسة 55 فرع صناعي، تم تصنيفها وفقا لإمكاناتها الصناعية مثل الحجم والنمو وعدد العاملين، وأثر التدريب والتعلم، الكثافة التكنولوجية والرأسمالية، وتحديد المواقع في السوق العالمية، والمزايا النسبية مثل كثافة الطاقة (Ghingier, 2009, P61)، وهو ما يوضحه الشكل رقم (2) التالي:

شكل رقم (2): تشخيص الهيكل الصناعي الجزائري



Source: Ministère des participation et de la promotion des investissements, La stratégie et les politique de relance et de développement industriel, les assises nationales 26-28 Février 2007, Alger, P39.

لقد أتاحت عملية التشخيص للهيكل الصناعي في الجزائر تحديد أربعة مجموعات للفروع الصناعية، ثلاثة منها يمكن أن تعتمد استراتيجية انفتاحية موجهة للتصدير وهي: الصناعات الكيماوية، والصناعات الالكترونية والميكانيكية وأخيرا صناعة مواد البناء، في حين يمكن للصناعة الغذائية أن تستفيد استثناء من استراتيجية حمائية وإتباع استراتيجية إحلال الواردات، وفي خطوة ثانية من عملية التحليل والتشخيص، يتم تحديد الفروع الصناعية ذات القدرات التكنولوجية العالية والتي يمكنها أن تحقق قيمة مضافة عالية وقابلة للتطور، والفروع الصناعية ذات القدرات التكنولوجية المتدنية والتي يمكن اعتبارها مساهما جيدا في خلق مناصب شغل (بيرش، 2012. ص. 278).

وتعمل إعادة هيكلة القطاع الصناعي على إعادة تكوين شعب صناعية، وإنشاء وحدات جديدة خلاقة للقيمة، ووضع خطط عمل لمنتجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي، واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية، وهكذا سيتم التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الاستراتيجية المتبعة، والتي تدعو للعمل على ثلاثة خطط تكميلية هي: تامين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، وترقية صناعات جديدة (قوريش، 2008. ص. 96):

– **تامين الموارد الطبيعية:** تهدف الاستراتيجية إلى ترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح للجزائر باستغلال مقوماتها الطبيعية، والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية إلى منتج ومصدر للسلع المصنعة، مع تكنولوجيا أكثر تطور تحقق قيمة مضافة عالية، وتحدد الإستراتيجية مجموعة من الفروع في هذا المستوى، وخصوصا: البتروكيماويات، الألياف التركيبية، الأسمدة، صناعة الحديد، الفولاذ، صناعة المعادن غير الحديدية، الألمنيوم، مواد البناء.

– **تكثيف النسيج الصناعي:** يتمحور تكثيف النسيج الصناعي حول تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة في المراحل الأخيرة للإنتاج، والصناعات القادرة على مساندة الصعود للفروع الصناعية، والصناعات التي تتعلق بالتجميع والتعبئة والتغليف، وتحدد الاستراتيجية مجموعة من الصناعات وبالأخص: الصناعات الكهربائية والالكترونية، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، الصناعات الغذائية، وصناعات سلع التجهيز.

– **ترقية الصناعات الجديدة:** تولى الاستراتيجية اهتمام خاص لتعزيز الصناعات الجديدة التي لم تكن موجودة في البلد، أو التي تتخلف الجزائر فيها جوهريا، ويتعلق الأمر خاصة بالصناعات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، صناعة السيارات، الطاقات المتجددة.

2-1-2- النشر المكاني للصناعة:

هو البعد الثاني للتوزيع الصناعي، ولا يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية، ويتطلب انتهاز رؤية أكثر حداثة، وإدخال مفاهيم مثمرة مثل: مناطق التنمية الصناعية المدججة (ZDII)، أو المناطق المتخصصة، حيث تم تحديد بعض المناطق والتي سيكون إنشائها تدريجيا، وهذه المناطق يخلق تطويرها التآزر والتشابك من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية، بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهيئات العمومية، بالإضافة إلى هياكل البحث والتكوين والخبرة، وبفضل التآزر الذي سيتم خلقه، سيكون لهذه المناطق الجديدة أثر في إقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الاستثمار، وتصنف مناطق النشاط الصناعي في الجزائر إلى ثلاثة مجموعات (ناجي، 2007. ص. 307):

- **الأقطاب التنافسية:** تكون مفتوحة على كل النشاطات المتنوعة والمختلفة، والهدف منها جذب أكبر قدر من المتعاملين بالنظر إلى الإمكانيات المتنوعة التي تتوفر عليها؛
- **الأقطاب التكنولوجية:** تتوفر على إمكانيات تكنولوجية ومراكز بحث متنوعة، يمكن الاعتماد عليها في جذب الاستثمارات المتخصصة في هذا المجال، وتعطي حافز قوي للمستثمرين بإمكانية وجود فضاء للتموين التكنولوجي، مثل المدينة الجديدة سيدي عبد الله المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وفي بجاية مع القواعد التكنولوجية المتخصصة في الصناعة الغذائية، وفي سيدي بلعباس في الصناعة الإلكترونية؛
- **مناطق النشاط المتخصصة:** التي لديها إمكانيات تستجيب لخصوصيات نشاطات معينة كصناعة المواد الكيميائية في منطقة أرزيو، والبتروولية في حاسي مسعود وسكيكدة ووهران، وتعتبر هذه النشاطات بالغة الحساسية بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل ولدورها التاريخي في النمو، ولذا فإن مناطقها الصناعية مؤهلة أصلا ولا تحتاج إلى مجهود كبير من حيث التهيئة والاستثمار في البنية التحتية، كما يمكن أن تخصص بعض المناطق في أنشطة كالسياحة والصيد البحري والفلاحة إذا توفرت هذه المناطق على مزايا تنافسية.

2-2-سياسات التنمية الصناعية:

المحور الثاني للاستراتيجية الصناعية يتكون من سياسات التنمية الصناعية، التي تؤثر على جميع الأنشطة الصناعية، ولا سيما القطاع الخاص، الذي يشكل جوهر الاستراتيجية الصناعية، وتتمثل خطوطها الرئيسية في: سياسات لتعبئة الاستثمار الصناعي، سياسات لدعم الابتكار وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاقتصادي، فضلا عن تنمية الموارد البشرية، وتتسم هذه السياسات الإنمائية بالعالمية، ومصممة لتحفيز القطاع الصناعي من خلال تحديثه وتأهيله، وتشجيع الاستثمارات من خلال حوافز واضحة، وتنفيذ نظام وطني للابتكار، ونظام وطني لتنمية الموارد البشرية (Talahite, Bouklia, 2011.P15).

2-2-1-تأهيل المؤسسات (تطوير الشركات):

يندرج تأهيل المؤسسات تحت غطاء عصنة المؤسسات التي تدخل أهدافها وأغراضها ضمن استراتيجية التصنيع، وتستدعي الاستراتيجية الجديدة إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية بما يتلاءم والتوجهات الجديدة، وبالنظر إلى حتمية التوجه نحو الاقتصاد العالمي من جهة، وإلى الضعف الذي يتخلل أداء هذه المؤسسات ركزت هذه الاستراتيجية على منح المؤهلات للمؤسسات الصناعية حتى تتمكن من الاندماج والانفتاح، وتستهدف الدولة خلق وتقوية وسائل التنافسية لدى المؤسسات، وخلق قدرات للإبداع ووسائل تسويقية ومؤهلات بشرية تتماشى مع ذلك، وترسيخ مبدأ التفاعل مع المحيط والقدرة على التأقلم، ومن الناحية العملية تقترح الاستراتيجية الصناعية، عدة عمليات متنوعة تهدف إلى إدخال تحسينات على مستوى المؤسسة والمحيط النظامي للمؤسسة الصناعية، كالإطار التمويلي والتقني (بيرش، 2012، ص.278).

2-2-2- الابتكار وخلق الأفكار:

يعتبر رأس المال التكنولوجي وأعمال البحث والتطوير في الوقت الحاضر محرك التنمية، وهذا بوجود نظام ابتكار ذاتي يحمل على عاتقه تغذية النمو الصناعي، وفي هذه الحالة لا يمكن لديناميكية السوق وحدها أن تضمن هذه العملية، وهذا يتطلب تدخل الدولة، وفي هذا الإطار يتم تحضير ووضع جهاز وطني للابتكار، لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني، وتضع الاستراتيجية الصناعية الجديدة في جوهرها الدور القيادي للابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية والنمو الصناعي، ومن شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدفع نمو الإنتاجية والربحية في الصناعة، ويمكن لتقنية المعلومات إعادة تنظيم نظم الإنتاج وإدارة تدفقات الإنتاج والإمداد والتخزين واللوجستيات، ومن المتوخى بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادة تكامل الشركات الجزائرية في التقسيم الدولي للعمليات الإنتاجية وزيادة وفورات الحجم من خلال السوق، (Mira, 2015. P253).

ولتحقيق ذات الغرض تعمل الحكومة على إقامة نظام للذكاء الاقتصادي محوره تحصيل واستغلال ونشر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار، وإدارة المؤسسات، وهذا بإنشاء قواعد معطيات الكترونية وأنظمة لليقظة البيئية (قدي، 2017، ص167).

2-2-3- تنمية الموارد البشرية:

يدخل رأس المال البشري ضمن التوجهات القوية للاستراتيجية الصناعية، وهذه الأخيرة تعتبر العنصر البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، وله نفس الأهمية مع رأس المال المادي، بالإضافة إلى أنه عامل قوي يعمل على تشجيع امتصاص التكنولوجيا والحداثة الصناعية (MPPI, 2010. P28).

2-2-4- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عاملاً يمكن أن يكون أداة قوية لرفع مستوى وإعادة هيكلة الصناعة التحويلية وتحسين الإنتاجية الوطنية والقدرة التنافسية الدولية للاقتصاد، ومن المتوقع أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر حافزاً للقدرة التنافسية والتصدير، وأنها وسيلة فعالة للتكامل الاقتصادي، قادرة على التوفيق بين المطالب المحلية المتنوعة ومتطلبات السوق العالمية، ويتم إنشاء الجاذبية للاستثمار الأجنبي بواسطة: التدابير المالية (الإعانات والضرائب)، تحسين جاذبية الاقتصاد (الإطار التنظيمي والقانوني، البنية التحتية، القدرات البشرية...)، ويتم تنفيذ سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفق ثلاثة معايير هي: الاستثمار الأجنبي المباشر مع نقل التكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي المباشر مع سوق التصدير، والاستثمار الأجنبي المباشر كامتداد بسيط للأسواق التقليدية (Boukhouni, 2014. P10).

2-2-3- السياسات المرافقة للاقتصاد الكلي:

يتطلب التنفيذ الفعال للاستراتيجية والسياسات الصناعية بيئة اقتصادية مزدهرة، تتعلق هذه البيئة الاقتصادية بإطار الاقتصاد الكلي والنظام الاقتصادي والمؤسسي، وتؤثر السياسات المنفذة في هذا المجال على الاقتصاد بأكمله، ولكن لها

تأثير مباشر على تنمية القطاع الصناعي، ويتبين أن كفاءة الأعمال تعتمد إلى حد كبير على البيئة الاقتصادية والمؤسسية التي تعمل فيها، أكثر من تدابير الدعم، فهي تشكل شرطاً لنجاح دونه سياسات الترقية والتطوير الصناعي فقط، وفي أي حال سيكون من الصعب تحقيق نمو مرتفع وداخلي، وتضع الاستراتيجية الصناعية الجديدة مجموعة من التدابير الخاصة بالسياسات المرفقة للاقتصاد الكلي، تتمثل في: نطاق السياسات البيئية، إطار الاقتصاد الكلي، السوق المالية، النظام البنكي، العقارات الصناعية، كفاءة سوق السلع والخدمات، مؤسسات الجودة، والتي تعتبر أساسية لنجاح النظام الجديد، وتتجلى الحاجة إلى الكفاءة المؤسسية في إجراءات وضع السياسات العامة وإدارتها، وفي تحسين مناخ الأعمال، وفي تنظيم الأسواق المختلفة للسلع والخدمات، وأسواق رأس المال، وفي تنظيم الدعم المؤسسي للصناعة (مركز التدريب التكنولوجي، مراكز الإنتاجية، مختبرات البحث والتطوير...)، وفي الترويج والوصول إلى المرافق العامة (الاستخبارات الاقتصادية، تنظيم التآزر من خلال التشبيك، والموارد البشرية الحيوية...)، وفي إدارة النشر المكاني للصناعة، وفي إنشاء وتشغيل المنظمات المهنية والمنتديات للحوار والتشاور، بالإضافة إلى تنظيم التشاور بين أصحاب المصلحة عن طريق حشد الجهات الفاعلة للتشاور والشراكة والتآزر الصناعي، وعقد المشاورات بين الحكومة ورجال الأعمال ورؤساء المؤسسات العامة والنخب الفكرية والجمعيات المهنية والنقابات المهنية (MPPI, 2010. P40).

3-تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016):

يتضح دور الاستراتيجية الصناعية في تنمية فروع الصناعة في الجزائر، من خلال تحليل تركيبة القطاع الصناعي الجزائري الذي ينقسم إلى صناعة استخراجية تسيطر عليها المحروقات، وصناعة تحويلية خارج المحروقات، وتتفرع الصناعة التحويلية خارج المحروقات إلى مجموعة من الفروع أهمها: صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك، وصناعة مواد البناء والزجاج، والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية، والصناعات الغذائية والفلاحية، وصناعة الخشب والورق والفلين، وصناعات النسيج وصنع الملابس الجاهزة، وصناعات الجلود والأحذية، وأخيراً الصناعات الصيدلانية.

3-1-تركيبة القطاع الصناعي في الجزائر:

يتكون القطاع الصناعي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، ويأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار العملية الإنتاجية والتأثير على المادة الخام، والجدول التالي رقم (1) يبين القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر:

جدول رقم (1): القيمة المضافة للقطاع الصناعي للجزائر خلال الفترة (1990-2016).

الوحدة (مليار دولار، %)

إجمالي القطاع الصناعي		الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		السنوات
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة مليار دولار	
32.2%	20.4	9.7%	7.4	22.5%	13.9	1990
36.0%	14.9	10.5%	4.3	25.5%	10.5	1995
34.9%	25.3	8.6%	3.9	26.3%	21.4	2000
50.4%	51.6	4.3%	4.4	46.0%	47.1	2005
50.0%	58.2	4.1%	4.7	45.9%	53.4	2006
51.0%	69.0	4.0%	5.3	47.0%	63.5	2007
49.3%	83.9	3.8%	6.5	45.5%	77.4	2008
34.2%	47.7	4.2%	5.8	30.0%	41.8	2009
39.7%	64.2	5.0%	8.0	34.7%	56.1	2010
40.3%	79.6	3.6%	7.1	36.7%	72.5	2011
38.0%	79.3	4.0%	7.7	35.0%	71.5	2012
32.9%	74.3	4.0%	9.0	28.9%	65.3	2013
29.1%	64.0	4.1%	8.9	25.0%	55.0	2014
24.3%	44.1	4.3%	7.7	20.0%	36.4	2015
20.5%	33.0	5.5%	8.8	15.0%	24.1	2016

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2000، 2005، 2006... 2016).

يتضح من الجدول رقم (1) أعلاه أن الصناعات الاستخراجية في الجزائر تنمو بوتيرة متزايدة، حيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من 13.9 مليار دولار سنة 1990 لتصل إلى 77.4 مليار سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ثم انخفضت إلى 41.8 مليار دولار سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات، ثم ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية إلى 72.5 مليار دولار، ثم أخذت في الانخفاض حتى وصلت سنة 2016 إلى 24.13 مليار دولار، وبلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في المتوسط 47.3 مليار وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 32.2% في المتوسط خلال الفترة (1990-2016).

بلغ متوسط القيمة المضافة للقطاع الصناعي 53.9 مليار دولار وتساهم الصناعة في المتوسط بنسبة 37.5% في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2016)، ولقد أعطت الدولة لقطاع الصناعة أهمية كبيرة بعد الاستقلال نظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية غير أنها لم تنجح في بناء قاعدة صناعية متنوعة وقوية، مما أدى إلى الاعتماد على الصناعات الاستخراجية كمصدر رئيسي للدخل في ظل عجز غيرها من الصناعات، حيث تشكل الصناعة التحويلية في المتوسط مبلغ 6.6 مليار دولار، وتساهم في المتوسط بنسبة 5.3% في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2016).

3-2- تحليل فروع الإنتاج الصناعة خارج المحروقات في الجزائر:

تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانات نمو عالية، والصناعات الواعدة في الجزائر، كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (2): تطور الإنتاج الصناعي خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الصناعة خارج المحروقات	الطاقة والمياه	المناجم والمحاجر	الحديد والصناعة الميكانيكية والكهربائية	مواد البناء والزجاج	الصناعة الكيميائية والبلاستيك والمطاط	الصناعة الغذائية	النسيج صنع الملابس الجاهزة	الجلود والأحذية	الحشب والورق والفلين	صناعات أخرى
1990	66.9	4.5	1.2	18.2	6.2	4.9	17.4	6.6	1.7	3.8	1.9
1995	193.9	19.2	4.2	45.9	22.7	16.4	45.2	7.9	2.1	8.7	21.1
2000	290.7	47.2	5.0	33.2	26.7	22.8	104.6	10.1	2.3	10.2	28.2
2005	418.2	74.8	6.3	43.5	45.9	27.3	138.3	14.1	2.7	15.5	49.4
2010	616.6	98.6	18.2	83.6	70.5	47.6	214.1	13.8	2.5	17.1	50.3
2015	904.6	154.4	26.3	125.6	94.5	70.8	356.0	15.8	3.0	20.4	37.8
2016	975.7	180.2	28.1	120.2	101.3	73.2	389.6	17.4	2.8	22.4	40.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، فصل 14، المحاسبة الوطنية.

. ONS, Les comptes économiques en volume de 2011 à 2016, N°787.

يتضح من الجدول رقم (2) أن الصناعة الغذائية تشكل النسبة الأكبر من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات في الجزائر، ويرجع ذلك لتوجه القطاع الخاص نحو الصناعات الخفيفة ذات الاستهلاك الواسع وهذا لسهولة الاستثمار والأرباح السريعة المحققة، أما قطاع الطاقة والمياه فقد حقق تطورا ملحوظا ويحتل المرتبة الثانية داخل هيكل قطاع الصناعة خارج المحروقات، وجاءت صناعة الحديد والصناعة الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية في المرتبة الثالثة بسبب زيادة الطلب على هذه المنتجات في السوق، أما صناعة مواد البناء والزجاج فهي بدورها في تحسن مستمر وذلك نتيجة زيادة الطلب الذي تزامن مع توجه الجزائر نحو تشييد وتدعيم هياكل البنية التحتية من طرقات ومرافق عمومية وإدارات، بالإضافة البرامج السكنية الضخمة على غرار برنامج مليون سكن، يبقى أن صناعات الحشب والورق والفلين وصناعات النسيج وصنع الملابس الجاهزة وصناعات الجلود والأحذية تعاني من ركود، وهذا للمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية في السوق الجزائرية سواء من حيث السعر أو من حيث الجودة، وهذا راجع إلى فوضى الاستيراد وفتح الأسواق للمنتجات المستوردة، وقد أدى هذا الوضع للصناعات الوطنية للانسحاب نتيجة ضعف تنافسيتها وعدم قدرتها على تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بحصة سوقية معتبرة.

وتستهدف الحكومة الجزائرية القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، وهي البتروكيماويات، والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء وصناعة المواد الغذائية إضافة إلى الصناعات الواعدة في الجزائر، كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (MPPI, 2010. P16).

3-2-1- صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك:

تتميز الصناعة البتروكيميائية والأسمدة بتطور سريع وتكثيف تكنولوجي وطاقوي ويد عاملة عالية التأهيل، وتعتمد في مادتها الأولية على المحروقات، وأهم منتجاتها هي البلاستيك، الأسمدة، الطلاء والدهان، المنظفات والمبيدات، وتتركز أهم المصانع في حاسي مسعود، غرداية، قسنطينة، عنابة وسكيكدة، ويشهد هذا القطاع دخول شركات أجنبية خاصة بالشراكة

مع مؤسسة سوناطراك، حيث وصل الإنتاج الداخلي الخام للصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك إلى 73.2 مليار دج سنة 2016، ويعزى هذا النمو في الإنتاج إلى اعتماد الحكومة في السنوات الأخيرة على برنامج يستهدف تكثيف استغلال كامل الطاقة والموارد الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، من خلال تحسين الصناعات التحويلية للطاقة حيث تعتبر صناعة الأسمدة أحد أهم الصناعات التي يستهدفها البرنامج، وتمثل احتياطات الجزائر الضخمة من الغاز الطبيعي والبتترول وبعض المواد الخام كالفوسفات أحد أهم مكونات صناعة البتروكيماويات، والتي يمكن استغلالها لتحقيق ميزة تنافسية واكتساح الأسواق العالمية.

3-2-2- صناعة مواد البناء والزجاج:

تعتبر صناعة الأسمت ومواد البناء من الصناعات الأساسية للتنمية، ويرتبط الطلب على الأسمت بالنمو في الاستثمارات، ويظهر هذا النشاط ضمن الفروع الواعدة لأنه ينمو ويسهم بشكل كبير في العمالة، حيث بلغ الإنتاج الداخلي الخام لصناعة مواد البناء والزجاج 101.3 مليار دج سنة 2016، وتطور بشكل ملحوظ نتيجة الطلب المتزايد للبنية التحتية لبلدنا.

3-2-3- الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية:

ساهم هذا القطاع سنة 2016 بحوالي 120.2 مليار دج وهو ما يمثل 12.3% من الإنتاج الصناعي خارج المحروقات، وهي صناعات تعتمد على هياكل ومعدات ضخمة، وتكثيف طاقي، إضافة إلى الإنتاج بكميات كبيرة وبنوعية عالية، وتتطلب وجود يد عاملة مؤهلة، وينضوي في إطارها عدد من الصناعات منها: صناعة السيارات والمركبات، صناعة الأنابيب المعدنية والبلاستيكية، تجميع الأجهزة الالكترونية والمنزلية وأجهزة الإعلام الآلي، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وصناعة الكوابل الكهربائية، بالإضافة إلى الصناعات المساندة للنشاط العمراني، وصناعة الطاقات المتجددة.

3-2-4- الصناعات الغذائية والفلاحية:

تساهم الصناعة الغذائية في الجزائر بنسبة 39.9% من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات، وارتفع حجم إنتاج الصناعات الغذائية من 17.4 مليار دج سنة 1990 ليلعب 389.6 مليار دج سنة 2016، وسيطر القطاع الخاص عليها حيث انخفضت مساهمة القطاع العام إلى 13%، وهي من الصناعات المرشحة للتطور والتوسع واستقطاب المزيد من اليد العاملة، وهذا بسبب سهولة التكنولوجيا المستخدمة في القطاع، واتساع السوق المحلية، حيث أن هناك فرصا للإحلال محل الواردات خاصة مع تحسن الإنتاج الفلاحي وهو ما يساعد على نمو الصناعات الغذائية وتسويق المنتجات الفلاحية، وتتمثل أهم الصناعات الغذائية في صناعات الحبوب والعجائن، صناعات الحليب ومشتقاته، صناعات الزيوت والمواد الدسمة.

3-2-5- الخشب والورق والفلين:

بلغ الإنتاج الداخلي الخام لصناعة الخشب والورق والفلين 22.4 مليار دج سنة 2016، وتقوم صناعة الخشب على أخشاب أولية أو أخشاب نصف مصنعة مستوردة من الخارج، وتستوعب عدد كبيرا من العمالة، وتعتبر مجالا واسعا

للقطاع الخاص للاستثمار فيها، كما أنها مكتملة لصناعة مواد البناء، ونظرا لأن السوق تزخر بالأثاث المستورد فهناك مجال واسع لزيادة الطاقة الإنتاجية لتصنيع الأثاث، حيث أن معظم الأثاث ينتجه القطاع الخاص في ورش صغيرة تفتقر إلى كثير من المؤهلات الفنية والتقنية، ويتطلب ذلك تطوير هذه الصناعة بإنشاء شركات تعمل وفق المقاييس والمعايير الدولية، وقادرة على منافسة الأثاث المستورد، وأيضا تشجيع جهود البحث والتطوير لإنتاج مواد بديلة للخشب من المواد الأولية المتوفرة بالمنطقة.

3-2-6-الصناعات الصيدلانية:

يقدر إجمال السوق الصيدلانية الجزائرية بـ 3.1 مليار دولار أمريكي، والسوق مقسم بين القطاع الخاص والعام، وينمو هذا السوق بمعدل 20% سنويا، وتحتل الجزائر المركز الخامس عربيا من حيث إنتاج الأدوية، حيث تبلغ قيمة إنتاجها من الأدوية 0.6 مليار دولار وهو ما يعادل 48% من إجمالي حجم الاستهلاك المحلي الدوائي بالجزائر المقدر بـ 1345 مليون دولار، وتبلغ عدد المصانع 34 مصنع، وتعاني صناعة الأدوية الجزائرية في تغطية الطلب المحلي، حيث سجلت انخفاضا في معدلات النمو، وتزايد وارداتها أكثر فأكثر، مثقلة بذلك ميزانية الدولة حيث وصلت إلى 1.6 مليار دولار، ومن أجل الحد من الاعتماد المتزايد تسعى الجزائر إلى توسيع نطاق منتجاتها وزيادة الصناعات والقطاعات في مجال الطب، والهدف هو تغطية الاحتياجات من الأدوية مع إعطاء الأولوية لتطوير الأدوية الجينية، وفي هذا الصدد فإنه من المتوقع فتح رأس مال الشركة المحلية الرئيسية صيدال، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الأدوية في الجزائر، وتقيم حاليا صيدال شركات مع مجموعات دولية من أجل تطوير وإنتاج أدوية جديدة، ونجد من بين هذه الشركات هناك الفرع الفرنسي هارتمان، الأمريكي فايزر، أسترا السعودية، غلاسكو سميث كلاين بريطانيا، وهناك أيضا حاليا مشاريع أقطاب للقدرة التنافسية تغطي الصناعات الدوائية.

3-3-مشاكل وصعوبات القطاع الصناعي في الجزائر:

يعود سبب الوضعية المتردية لأداء الصناعة والتصنيع في الجزائر إلى المشاكل والصعوبات التي تراكمت لعدة سنوات، والتي يمكن عرضها على النحو التالي (مسعودي محمد، 2016. ص. 82):

- **ضعف العلاقات التشابكية الصناعية:** تعاني معظم الصناعات من انخفاض درجة التشابك الصناعي، وما يترتب على ذلك من توجه النشاط الإنتاجي المحلي لزيادة المدخلات المستوردة، وهذا ما يؤدي إلى حرمان الإنتاج الصناعي من فرص النمو الصناعي والتشغيل من خلال التوسع الأمامي والخلفي، ويرجع الضعف الشديد لعلاقات التشابك إلى ضعف الثقة في المنتجات المحلية، وتفضيل الاعتماد على المكونات المستوردة حتى عند وجود بديل محلي؛
- **عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية:** من المشاكل الأساسية التي تواجه الصناعة الجزائرية، عدم التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية، وعدم التزامها التام بنظام الجودة الشاملة والمعايير البيئية التي تتطلبها الأسواق العالمية، وقد ترتب على ذلك انخفاض قدرة الصناعة الجزائرية على الدخول إلى الأسواق العالمية؛

- ضعف القدرة التكنولوجية وعدم اكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية: تعتمد الميزة التنافسية بالدرجة الأولى على الابتكار والإبداع والتميز، إلا أن أغلب الصناعات الجزائرية اعتمدت في الإنتاج على حقوق المعرفة المستوردة في الشركات العالمية، وقد اتسمت أغلب الرخص الإنتاجية المستوردة بالقدم وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية العالمية، يضاف إلى ذلك انخفاض الإنفاق العام على البحث والتطوير وعدم تركيزه على احتياجات القطاع الصناعي؛
- ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية: يعود ضعف الصادرات الجزائرية إلى أن الصادرات التحويلية الجزائرية ضعيفة التكنولوجيا، حيث لم تشهد الصناعة عالية التكنولوجيا معدل نمو قويا مقارنة بالصادرات المعتمد أساسا على المواد الطبيعية.
- دولية الأسواق: شهدت تكاليف النقل والاتصال انخفاضا وتقلصا بارزا نتيجة تطور وسائل الإعلام والاتصال، وفي ظل هذا التطور الغير محدود للتكنولوجيا، ينبغي على المؤسسات الصناعية الاهتمام الدائم بهذا التطور ومحاولة التجاوب معه، ومن جهة ثانية الانفتاح على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها (مياسي، 2012. ص 307).

3-4- نقاط القوة ونقاط الضعف التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر:

- في سياق تحليل الأنشطة الصناعية تم تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2008. ص. 6):
- تركز الصناعات التحويلية على الصناعات الثقيلة مثل صناعة المحروقات والبتروكيماويات، وهذا بفضل كلفة الطاقة المنخفضة نسبيا نتيجة توفر موارد النفط والغاز، ومشاريع استثمارية أطلقت خلال السنوات السابقة؛
 - تشكل صناعة مواد البناء أهم الصناعات الثقيلة الأخرى، والتي من بينها صناعة الإسمنت وصناعة الصلب، وتستفيد هذه الصناعات من كلفة الطاقة المنخفضة نسبيا ومن الطفرة التي يشهدها قطاع البناء والأشغال العمومية؛
 - تتوجه معظم الصناعة التحويلية في الجزائر إلى صناعات متنوعة نسبيا، من خلال تلبية احتياجات السوق المحلي، وتمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة نسبة هامة من القاعدة الصناعية، وتتركز أساسا في الصناعات ذات التكنولوجيا البسيطة أو المتوسطة التعقيد، كالصناعات الغذائية؛
 - تتكون الصناعات التحويلية الأخرى من صناعات الكيماويات وصناعة الأسمدة وصناعات تركيب الآلات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، ولقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية من خلال صنع منتجات أكثر تطورا تقدما، مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية.

3-5- التحديات التي تواجهها الصناعة في الجزائر:

- بذلت الجزائر جهدا معتبرا في سبيل تنمية قطاعها الصناعي، إلا أن القطاع الصناعي يواجه مجموعة من التحديات، أهمها:
- لا تزال الصناعات تعتمد أساسا على المواد النفطية مما يعرضها لمخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية؛

- تبقى الصادرات ضعيفة وتعتمد على المحروقات، حيث تمثل الصادرات النفطية حوالي 99% من إجمالي الصادرات؛
 - تتعرض الصناعات المرتبطة بالمحروقات إلى تنافسية متزايدة حيث تنتج وتصدر الدول النفطية منتجات مماثلة؛
 - تتسم الصناعات المرتبطة بالنفط بقدرة محدودة على خلق فرص عمل، حيث توفر هذه الصناعات فرص عمل لحوالي 1% من القوة العاملة داخل البلد؛
 - تعاني غالبية الصناعات من ضعف الاستثمار وقلة تأهيل اليد العاملة ومن نقص استعمال التكنولوجيا والطرق الحديثة لتحسين جودة المنتجات وتسويقها؛
 - يشكل ضعف ديناميكية القطاع الخاص أحد المعوقات التي تعاني منها الجزائر، وذلك بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي أنجزت والتحسين في بيئة العمل.
- وبناء على ما تقدم، يتعين على الدولة اتخاذ الإجراءات التالية:
- مواصلة إستراتيجية تنويع الاقتصاد والصناعة والتخصص أكثر في صناعات ذات قيمة مضافة عالية وحسب المزايا النسبية، والتي تمكن من إحداث المزيد من مناصب العمل؛
 - تأهيل اليد العاملة لمواجهة التطورات التي تشهدها الدولة، ومصاحبة استراتيجية تنويع الاقتصاد، وذلك بإصلاح منظومات التربية والتعليم، وتكوين اليد العاملة بهدف الاستجابة لحاجيات سوق العمل؛
 - مواصلة سياسة تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية؛
 - الاستفادة من العوائد النفطية قصد اعتماد استراتيجية تنويع صناعي قائم على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة، والتركيز في هذا المجال على الأساليب الحديثة في مجال الإنتاج، مثل العناقيد الصناعية والمراكز الفنية والحاضنات التكنولوجية، وتوسيع وتطوير قاعدة الصناعات التحويلية التي تشكل المحرك الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة؛
 - تحسين الهيكل الإنتاجي من خلال استراتيجية التخصص أكثر في صناعات ذات ميزة نسبية؛
 - تنمية الصناعات الواعدة مثل المكونات الإلكترونية، والصناعات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة؛
 - وضع سياسات مواتية لاحتياجات واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العنصر الأساسي لخلق فرص عمل وضمن مستقبل الصناعة بالبلد؛
 - تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال لدعم القطاع الخاص واستقطاب المستثمرين الأجانب؛
 - إصلاح النظام البنكي قصد تيسير تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وضع آليات ضمان خاصة، وتكثيف الشركات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ودعم تكثيف صناديق التمويل المباشر؛
 - تنويع الصادرات بهدف التخفيف من الارتباط بالأسواق التقليدية؛
 - إصلاح المنظومة التعليمية لتتلاءم مع متطلبات وحاجات سوق العمالة، وتوفير الشروط اللازمة للعمل.

خاتمة:

تمتلك الجزائر قاعدة صناعية معتبرة، ويرجع ذلك بالأساس إلى استراتيجيات التصنيع المعتمدة في الفترات السابقة، خصوصا في فترة السبعينيات من القرن العشرين، ورغم كل النقائص المسجلة ورغم النتائج التي آل إليها في نهاية الثمانينيات من القرن نفسه، ورغم الإصلاحات المطبقة في سنوات التسعينيات من القرن العشرين إلا أن أداء القطاع الصناعي ظل دون الآمال المرجوة.

ونتيجة لهذا الوضع المتدهور للصناعة الجزائرية، وضعت الحكومة سنة 2007 استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي، والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، وتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، حيث تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، وهي البتروكيماويات، والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء وصناعة المواد الغذائية إضافة إلى الصناعات الواعدة في الجزائر، كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وحاول البحث تشخيص واقع الصناعة في الجزائر، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لقد تبنت الجزائر هذه الاستراتيجية نتيجة ضعف النسيج الصناعي الوطني، وكذا الاختلالات الهيكلية المسجلة نتيجة السياسات السابقة.
- تقوم الاستراتيجية الصناعية على جملة من الاقتراحات الهادفة إلى الانتقال بالجزائر من مجرد بلد مصدر للمحروقات والمواد الأولية، إلى بلد منتج ومصدر للصناعات التحويلية، والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة.
- اعتمدت الإستراتيجية الصناعية على سياسة شاملة للتنمية الصناعية، تمثلت في تأهيل المؤسسات، والابتكار، وتنمية الموارد البشرية، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتكزت الاستراتيجية على إعادة هيكلة فروع القطاع الصناعي وذلك لتحسين تغطية السوق المحلي، واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية، من خلال العمل على تنمية الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي للصناعات التحويلية، وترقية واستحداث صناعات جديدة، وزيادة مناطق الانتشار الجغرافي للصناعة، وتأهيل المؤسسات، والابتكار، وتنمية الموارد البشرية، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ما ميز القطاع الصناعي خارج المحروقات خلال السنوات الأخيرة هو أنه على الرغم من الانتعاش الذي سجلته بعض الصناعات التحويلية، تواصل انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات الذي أدى إلى هيمنة قطاع الصناعة الاستخراجية التي يسيطر عليه قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني.
- يعاني قطاع الصناعات التحويلية من هشاشة كبيرة، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 6% خلال فترة الدراسة، إضافة إلى ضعف مساهمته في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.
- لم يتمكن قطاع الصناعات التحويلية من تحقيق معدلات نمو مهمة خلال السنوات الأخيرة، وبقي بعيدا عن الأهداف المسطرة، ولم يتمكن أيضا من تدارك التأخر الناجم عن سنوات طويلة من الركود الصناعي، والتخلف التكنولوجي، باستثناء فروع قليلة، يأتي على رأسها فرع الصناعات الغذائية.

- شهدت بعض الفروع الصناعية خارج المحروقات تحسنا ملحوظا، والتي من بينها الصناعة الغذائية التي تشكل النسبة الأكبر من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات في الجزائر، ويرجع ذلك لتوجه القطاع الخاص نحو الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية نتائج جيدة بسبب زيادة الطلب على هذه المنتجات في السوق، أما صناعة مواد البناء والزجاج فهي بدورها في تحسن مستمر وذلك نتيجة زيادة الطلب الذي تزامن مع توجه الجزائر نحو تشييد وتدعيم هياكل البنية التحتية من طرقات ومرافق عمومية وإدارات، وتعتبر الجزائر هذه الفروع من الصناعات الواعدة والتي تحظى باهتمام السلطات الجزائرية ويعول عليها كثيرا في إعادة بعث القطاع الصناعي من جديد.
- تعاني صناعات الخشب والورق والفلين وصناعات النسيج وصنع الملابس الجاهزة وصناعات الجلود والأحذية من ركود، وهذا للمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية في السوق الجزائرية سواء من حيث السعر أو من حيث الجودة، وهذا راجع إلى فوضى الاستيراد وفتح الأسواق للمنتجات المستوردة، وقد أدى هذا الوضع بالصناعات الوطنية للانسحاب نتيجة ضعف تنافسيتها وعدم قدرتها على تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بحصة سوقية معتبرة.
- تعاني معظم الصناعات من انخفاض درجة التشابك الصناعي، وعدم التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية، وعدم التزامها التام بنظام الجودة الشاملة والمعايير البيئية التي تتطلبها الأسواق العالمية، وضعف القدرة التكنولوجية وعدم اكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية، وضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية.
- أطلقت الجزائر الاستراتيجية الصناعية الجديدة منذ سنة 2007، ومثلت رؤية متكاملة للسياسة الصناعية في الجزائر، ببرامج وتدابير مختلفة مست كافة نواحي القطاع الصناعي، إلا أنه لم يتم تحديد مدة زمنية لهاته الإستراتيجية، ولم يتم تحديث الإستراتيجية الصناعية.

ومما سبق نقدم مجموعة من الاقتراحات أهمها:

ينبغي التوجه إلى تقليل اعتماد الدولة في الناتج المحلي على المحروقات، وضرورة العمل على تنويع الاقتصاد والصناعة والصادرات، وزيادة الاهتمام بتنمية قطاع الصناعة، واستكمال هيكله الإنتاجي بالتوجه نحو الصناعات الاستهلاكية والوسيط، والصناعات الإنتاجية والصناعات الموجهة للتصدير، وتوطين بعض الصناعات التي تمتلك الجزائر فيها قدرات تنافسية، وإتباع سياسة النشر المكاني للصناعة عن طريق خلق أقطاب صناعية متخصصة، ووضع استراتيجية جديدة للتكفل بالعقار الصناعي، ودعم نشاط المناولة، والمقاولة من الباطن، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة صناعية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، وإحداث مؤسسات صناعية جديدة، والاعتماد على التكنولوجيا والإبداع، والاهتمام بالعنصر البشري وتعزيز قدراته، وضمان انسجام سوق العمل مع برامج التكوين والتعليم، بما يؤدي إلى توفير اليد العاملة مؤهلة ومدربة، ونشر ثقافة المقاوالتية، وتشجيع عمل المرأة في القطاع الصناعي، والترويج للصناعة المنزلية، وصناعة الورشات الصغيرة، ودعم القطاع الخاص حتى يتمكن من القيام بدوره التنموي بالموازاة مع القطاع العام في مختلف الصناعات، وذلك من أجل المساهمة في تحجيم البطالة والحد من الفقر، كما يجب العمل على وضع الإستراتيجية الصناعية الجديدة في إطار خطط متوسطة المدى، وضمن رؤية طويلة المدى للصناعة الجزائرية، بما يتوافق مع رؤية الاقتصاد الجزائري في آفاق طويلة المدى، وتحديثها باستمرار، وتوجيه السياسة الاقتصادية نحو تشجيع الفروع الصناعية التي تشكل قاطرة النمو، والعمل على

توجيه التجارة الخارجية نحو الدول الإفريقية والعربية، والاستفادة من الموقع الجغرافي من أجل إقامة صناعات موجهة لأوروبا وعقد شراكات خاصة مع البلدان الآسيوية، ومواصلة تشجيع وتسهيل الاستثمار المنتج، وتحسين مناخ الأعمال، وترقية الإنتاج الوطني وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

قائمة المراجع:

1. إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، نيويورك، 2003.
3. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1994، البنية الأساسية من أجل التنمية، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، 1994.
4. بيرش أحمد، (2012)، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.
5. حوسين مصباح العلام، (2010) مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة، مجلة الدراسات البيئية، مصر، مجلد 3 (ع11)، ص ص 121-133.
6. الديوان الوطني للإحصاء، فصل 14، المحاسبة الوطنية.
7. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
8. عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتحان للنفط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2017.
9. عبد الوهاب الأمين، (2000)، التنمية الاقتصادية، ط1، عمان، الأردن، دار حافظ للنشر.
10. عروب رتيبة، بوسعين تسعديت، (2012)، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، 23 أبريل، جامعة مستغانم، الجزائر.
11. فكرون السعيد، (2005)، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
12. قوريش نصيرة، (2008)، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد5، ص ص 87-106.
13. مختار بن هنية، (2008)، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
14. مدني جميلة، (2014)، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.
15. مسعودي محمد، (2016)، تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر واقع وحلول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول، ص ص 79-102.
16. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2008، 2009، 2010.
17. الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت، وزارة الصناعة والمناجم <http://www.mdipi.gov.dz> ، بتاريخ 2018/07/09.

18. ناجي بن حسين، (2007)، دراسة لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
19. واضح فواز، (2016)، استراتيجية المؤسسة الاقتصادية بين هيكل الصناعة والأداء حالة صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.
20. Fatiha Talahite, Rafik Bouklia-Hassane, Las politicas indudtriales en Algelia (1963-2007), (2011), Olivia Orozco de la Torre. Casa Arabe-IEAM, Espagne.
21. Glenn Otto and Graham Voss. Public Infrastructure and Private Production. Agenda, Volume2, November2, 1995, P185.
22. ONS, Les comptes économiques en volume de 2011 à 2016, N°787.
23. Boukhouni ouahiba (2014), La Nouvelle stratégie industrielle (NSI) en Algérie : réalités et perspectives, Recherches économiques et managériales, N°16 décembre, P10.
24. Ghingier Antoine (2009), Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relation entre, Etat et appareil de production dans une économie en développement, Séminaire Économie nationale du Monde Arabe Sous la direction de Lahouari ADDI, le 7 septembre 2009, université Lyone 2, France, P61.
25. Ministère de la participation et de la promotion de l'investissement, Stratégie et politiques de relance et de développement industriels Synthèse, Alger, 2010.
26. Rachid MIRA (2015), économie politique de l'industrialisation en Algérie Analyse institutionnelle en longue période, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris 13, France, P253.